مقتل 45 شخصا في صنعاء بينهم 11 جنديا منشقا ودول «التعاون» تدعو إلى الانتقال السلمي للسلطة في اليمن

| صنعاء - من طاهر حيدر |

أعلنت لجنة تنظيم الاحتجاجات في اليمن مقتل 45 شخصا على الاقل امس، في صنعاء حيث تدور معارك بين المؤيدين والمعارضين للرئيس علي عبد الله صالح.

وقال أحد أعضاء اللجنة ان «45 شخصا على الأقل قُتلوا ومئات أصيبوا» في مختلف احياء العاصمة وبينها «ساحة التغيير» حيث قتل 11 جنديا من المنشقين وأصيب 112 آخرون.

وبذلك، يرتفع الى 177 عدد الأشخاص الذين قُتلوا منذ اندلاع المواجهات في العاصمة اليمنية الأحد الماضي.

وتقع الهجمات بعد العودة المفاجئة للرئيس الى صنعاء اثر غياب أكثر من ثلاثة أشهر في السعودية حيث كان يُعالج من جروح اصابته في هجوم استهدف قصره في صنعاء في الثالث من يونيو.

ودعا علي صالح الى وقف للنار بين وحدات الحرس الجمهوري التي يقودها نجله البكر احمد والفرقة الاولى المدرعة الموالية للأحمر، لكن المعارك اندلعت مجددا مساء الجمعة.

من ناحيته، قال الزعيم القبلي وشيخ مشايخ قبيلة حاشد صادق الأحمر امس، انه ومع «التزامنا بالهدنة التى رعتها السعودية ومع استمرار القصف فان صبرنا لن يطول إثر مقتل العشرات».

وأكد الأحمر التزامه «بالهدنة المعلنة التي تمت برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في يونيو الماضي».

الى ذلك، أكدت دول مجلس التعاون الخليجي وقوفها إلى جانب اليمن للمحافظة على أمنه واستقراره، داعين إلى الانتقال السلمي للسلطة. وأعلنت الأمانة العامة لمجلس التعاون، في بيان لها امس، إن «وزراء خارجية الخليج عقدوا اجتماعه الاستثنائي الـ 37 في نيويورك برئاسة الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس وبمشاركة الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية».

وأضاف البيان أن «وزراء الخارجية اطلعوا خلال الاجتماع على تقرير من الزياني في شأن تطورات الأوضاع في اليمن خلال الزيارة التي قام بها في الفترة من 19 إلى 22 سبتمبر الجاري».

وفي القاهرة، أكد المندوب السابق لليمن في الجامعة العربية عبدالملك منصور، أن مسألة عودة علي صالح أو عدم عودته شأن شخصي وليس لها علاقة بالثورة، مضيفا «إن عودة علي صالح لن تخمد نار الثورة ولن تطفئ نورها ولا نيران الغضب الشعبي التي تتأجج كل يوم وأن هناك ثورة عليه أن يتعامل معها بإيجابية».

وحول المبادرة الخليجية، قال «إنها ورقة قديمة من أوراق علي صالح التي لعب بها خلال معركته مع الثورة، وانه أراد بها هو ودول الخليج أن يؤخروا الثورة ويكسبوا عنصر الوقت».

وقف نظر قضية محاكمة الرئيس السابق إلى 30 أكتوبر وتأجيل مثول عنان لرد المحكمة

هل تحوّل المشير طنطاوي إلى «شاهد نفي» بعد «شهادة الـ 90 دقيقة» في قضية مبارك؟

| القاهرة - من علي المصري وأحمد عبدالعظيم |

في جلسة سرية ووسط حراسة مشددة، استمعت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار أحمد رفعت، أمس، الى شهادة القائد العام للقوات المسلحة، رئيس المجلس العسكري المشير محمد حسين طنطاوي في قضية قتل المتظاهرين خلال الأحداث التي بدأت من يوم 25 يناير وما بعده، والمتهم فيها الرئيس السابق حسني مبارك، ورجل الأعمال الهارب حسين سالم، اضافة لوزير الداخلية السابق حبيب العادلي و6 من كبار مساعديه، وسط تسريبات من المحامين، أن شهادة طنطاوي، التي استغرقت 90 دقيقة، «كانت في مصلحة مبارك».

وشهدت جلسة الأمس، اغلاق هيئة المحكمة القاعة في التاسعة صباحا على غير المعتاد.

واعترض المحامون المدعون بالحق المدني على منعهم من الحضور والاجراءات الأمنية المعقدة، واشتبكوا مع أحد ضباط الأمن، فاضطرت أجهزة الأمن الى غلق القاعة عليهم، ليرفع بعدها القاضي الجلسة للمداولة.

وعادت الجلسة للانعقاد مرة ثانية، وطالب رئيس هيئة الدفاع عن أسر الشهداء سامح عاشور بتحريك دعوى جنائية ضد ضباط الأمن المتهمين بالاعتداء على المحامين، واصفا الأمر بـ «المهزلة».

ومن المقرر أن تستمع المحكمة المنعقدة في مقر أكاديمية الشرطة في التجمع الخامس، شرق القاهرة، اليوم، أيضا الى شهادة نائب رئيس المجلس العسكري رئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق سامي عنان.

وحضر جلسة المحكمة أمس، الرئيس السابق حسني مبارك، الذي وصل على متن مروحية أقلته من مقر «المجلس الطبي العالمي» التابع للقوات المسلحة على طريق القاهرة. الاسماعيلية الصحراوي، كما حضر بقية المتهمين في سيارات ترحيلات، وانعقدت الجلسة وسط حراسة مشددة.

وعقب انتهاء الجلسة، والاعلان عن مغادرة المشير، قام عدد من أنصار الرئيس السابق أمام مقر أكاديمية الشرطة بالاحتفال باطلاق الزغاريد، ابتهاجا بعد تسريبات حول أن شهادة طنطاوي جاءت في مصلحة مبارك، ليتحول المشير من شاهد اثبات الى شاهد نفي في القضية.

الى ذلك، اتحدت هيئة الدفاع بالحق المدني على رد هيئة محكمة جنايات القاهرة الدائرة الخامسة والقائمة على نظر قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها الرئيس مبارك و نجلاه علاء و جمال والعادلي و6 من مساعديه، لاستشعارهم بعدم سير الإجراءات القانونية في شكل غير مرض بالنسبة لأعضاء هيئة الدفاع بالحق المدني، ما أدى إلى تأجيل سماع شهادة نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفريق سامي عنان، والتي كان مقررا لها اليوم، وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى 30 أكتوبر الى حين البت في قرار الرد.

وكان المستشار رفعت قد اضطر إلى رفع الجلسه للتداول بعد مشادات مع محامي المدعين بالحق المدني

محامو هيئة الدفاع عن أسر الشهداء قالوا إنه تم رد هيئة المحكمة بعد انتهاء المشير طنطاوي من الإدلاء بشهادته، وأشاروا إلى أنه في حال رفض الطلب ستعود المحكمة إلى الانعقاد يوم 30 أكتوبر، ولفتوا إلى أن الإجراءات القانونية ستتم ابتداء من اليوم لتحديد جلسة مستعجلة للحكم في قضية طلب الرد.

عائشة القذافي تؤكد أن الحال المعنوية لوالدها «مرتفعة»

قوات الحكومة الموقتة تدخل سرت ومقتل 30 من الثوار في بني وليد

تسجيل صوتي لعائشة القذافي على قناة «الرأي» التي تبث من سورية (ا ب)

عواصم - وكالات - دخلت قوات الحكومة الليبية الموقتة سرت مسقط رأس الزعيم الليبي المخلوع معمر القذافي، امس، وتعرضت لنيران قناصة في وقت حلقت طائرات الحلف الاطلسي في الاجواء.

من ناحيتها، اعلنت عائشة القذافي مساء الجمعة ان والدها «بخير ويقاتل» مهاجمة السلطات الليبية الجديدة، فيما عقد المجلس الوطني الانتقالي اجتماعا، امس، في بنغازي لمواصلة المشاورات حول تشكيل حكومة انتقالية.

وتصاعدت أعمدة من الدخان الاسود في سماء سرت في وقت احتشدت فيه قوات المجلس الوطني الانتقالي الحاكم في ساحة تبعد نحو كيلومتر من وسط البلدة.

وكان سكان سرت فروا، بالمئات الجمعة من المدينة التي يحاصرها مقاتلو النظام الجديد من الغرب.

في المقابل، اكد الطبيب مبروك كرناف، امس، مقتل 30 مقاتلا تابعين للمجلس الانتقالي منذ بداية المعارك قبل اسبوعين للسيطرة على بني وليد جنوب شرقي العاصمة الليبية.

وقال قائد الجبهة الشمالية ضو صالحين الجدك ان 50 من الثوار اصيبوا في المعارك.

من جانبها، اكدت عائشة القذافي في تسجيل صوتي بثته قناة «الرأي» التي تتخذ مقرا لها في سورية مساء الجمعة ان والدها «بخير» و«يقاتل»، حاملة على السلطات الليبية الجديدة التي اتهمتها بـ «الخيانة».

وقالت متوجهة الى الليبيين: «يحق لكم ان تفتخروا بقائدكم العظيم، هو بخير والحمد لله معنوياته مرتفعة، يحمل السلاح ويقاتل هو وابناؤه».

وحملت على مسؤولي المجلس الوطني الانتقالي الليبي محذرة الليبيين من انهم «خانوا العهد فكيف لا يخونونكم».

الى ذلك، وفي بنغازي، أكد رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل أن ليبيا «لم تتحرر» بعد من نظام القذافي، مطالبا بتكثيف كل الإمكانيات «لتحرير كامل ليبيا».

وقال في مؤتمر صحافي إن «ليبيا لم تتحرر بعد ويجب توجيه كل إمكاناتنا لتحقيق هذا الهدف وهو تحرير كامل ليبيا»، مضيفا أن «المجلسين الوطني والتنفيذي يعملان معا لمساعدة ليبيا في هذه المرحلة». وعن تشكيل الحكومة الجديدة، اكد: «ليس كل من شارك في القتال يجب أن يكون عضوا في الحكومة»، موضحا أن «معيار النضال ليس معيارا لتقسيم حقائب الحكومة المرتقبة».

وقال عبد الجليل من جهة ثانية، ان قوات الحكومة الانتقالية الليبية عثرت على اسلحة يعتقد انها محرمة دوليا قرب سبها وودان.

وتابع: «فعلا هناك اسلحة يعتقد بأنها محرمة دوليا. هذه الان تحت سيطرتنا نحن. سنستعين بالفنيين المحليين وبالمجتمع الدولي للتخلص من هذه الاسلحة بالطريقة المثالية».

❍ عبد الجليل: عثرنا على أسلحة يعتقد أنها محرمة دوليا قرب سبها وودان

العوا يهدد من حفل زفاف بالتصعيد ضد «المجلس العسكري» المصري

أبوالفتوح يشكك بعد طبق «كشري» في سوق خضار من «الانفلات الأمني»

| القاهرة - «الراي» |

استمرارا للانتقادات المستمرة لسياسات المجلس العسكري الحاكم في مصر، وجّه كل من المرشحين المحتملين في الانتخابات الرئاسية محمد سليم العوا وعبد المنعم أبوالفتوح، أمس، رسالتين الى «المجلس» اتسمتا بالحدة.

وقال العوا إن «القائمة النسبية هي الأفضل لنظام الانتخابات (...) لازم يستجيب لمطالب الشعب، ولا يجوز له مد قانون الطوارئ».

وأضاف على هامش حضوره عقد قران أحد شباب «ثورة 25 يناير» في أحد مساجد حي مدينة نصر شرق القاهرة، إنه «مع تصعيد التيارات الإسلامية لهجة انتقادها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، باعتباره السلطة التي تتولى إدارة شؤون البلاد، بسبب عدم استجابته لمطالب الشعب».

وأشار العوا إلى أنه سيبدأ هو أيضا بالتصعيد ضد «المجلس»، مستطردا: «نحن أيدناه وأعطيناه ثقتنا لأنه استجاب لإرادة الشعب، أما إذا لم يعد يستجيب لإرادة الشعب فلن نؤيده».

وعما سيتم اتخاذه من إجراءات في حال عدم استجابة المجلس العسكري لإجراء الانتخابات بنظام القائمة النسبية وغيرها من مطالب القوى السياسية قال: «لكل حدث فعل، وحينها سنحدد رد فعلنا».

من جانبه، ومن داخل سوق خضار خلال جولة ميدانية له في الحي العاشر في مدينة نصر أيضا، أكد أبوالفتوح أن «حال الانفلات الأمني التي تمر بها مصر تم اصطناعها بواسطة فلول النظام السابق من خلال عمليات منظمة»، وأوضح أن «الرئيس السابق عندما خيرهم بين بقائه أو الفوضى كان يقصد هذا الوضع».

وخلال جولته، صافح أبوالفتوح البائعين، وأصحاب عربات الفاكهة بالسوق، وتحدث معهم عن الأسعار. وفيما أصر أحد الأهالي على دعوة أبوالفتوح الى طبق كشري، ما كان منه إلا أن لبى طلبه، وتناول الوجبة مع عدد من الأهالي، وبعدها أقام مؤتمرا صحافيا مصغرا.

«العسكري المصري» يعيد قانون الانتخابات إلى مجلس الوزراء لإعادة دراسته و... إقراره

| الإسكندرية - من علي بدر |

قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر برئاسة المشير حسين طنطاوي، إعادة قانون الانتخابات مرة أخرى إلى مجلس الوزراء لإعادة دراسته وإقراره في ضوء التعديلات التي طالبت بها الأحزاب والقوى السياسية المختلفة.

وأعلنت مصادر حكومية لـ «الراي» إن التعديلات تضمنت رفع نسبة القوائم في الانتخابات البرلمانية ليصبح ثلثي مقاعد البرلمان بنظام القائمة النسبية والثلث فقط بنظام الفردي، بدلا من نسبة 50 في المئة للقائمة و50 في المئة للفردي والتي تمت الموافقة عليها من قبل واعترضت عليها القوى السياسية. وذكرت مصادر عسكرية أن «المجلس الأعلى ليس طرفا في صراع سياسي، وليس صاحب مصلحة في إجراء نظام انتخابي بعينه، ولا ينحاز الى قوة سياسية بعينها على حساب قوى أخرى، لكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يدير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية، ويهدف إلى الانتقال بالحكم إلى سلطة مدنية منتخبة على أساس ديموقراطي سليم، وهو الهدف الذي تتفق عليه جميع القوى السياسية المصرية وتنحاز إليه القوات المسلحة، وهو الموقف الذي عبرت عنه وحدة الشعب والقوات المسلحة في ثورة 25 يناير».

وكان الفريق سامي عنان، رئيس أركان حرب القوات المسلحة نائب رئيس المجلس الأعلى، التقى ممثلي الأحزاب والقوى السياسية المختلفة في اجتماعات عدة كان آخرها الاجتماع الموسع الذي تم الأحد 18 سبتمبر الجاري، وطالبت الغالبية العظمى من ممثلي القوى السياسية بضرورة إجراء الانتخابات بنظام القائمة النسبية غير المشروطة، وتعديل الدوائر الانتخابية.

وتمت دراسة مقترحات ومطالب القوى السياسية في سلسلة من الاجتماعات خلال الأسبوع الماضي حضرها خبراء في القانون الدستوري، أكدوا ضرورة إجراء الانتخابات بالنظام المختلط بين القائمة والفردي، وانتهت الاجتماعات بالاتفاق على رفع نسبة الانتخاب بالقائمة إلى الثلثين وخفض نسبة الانتخاب الفردي إلى الثلث فقط.

ويستتبع هذا التعديل أيضا تعديلات في الدوائر الانتخابية حسبما طالبت القوى السياسية.

من جانبه، قرر مجلس الوزراء عقد جلسة عاجلة صباح اليوم لدراسة التعديلات الجديدة، وإعادة رفعها مرة أخرى إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة للتصديق النهائي عليها قبل الموعد المحدد لدعوة الناخبين للاقتراع خلال هذا الأسبوع.

على صعيد آخر، قررت محكمة جنايات الاسكندرية تأجيل قضية خالد سعيد، المعروف اعلاميا باسم «شهيد الطوارئ»، الى 22 أكتوبر المقبل لاطلاع دفاع سعيد ودفاع المتهمين على تقرير لجنة الطب الشرعي.

وقامت اللجنة الطبية، أمس، بايداع التقرير لدى المحكمة، وهي لجنة من 3 أساتذة طب شرعي من جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس.

وكان دفاع خالد سعيد تقدم للمحكمة بتقريرين أحدهما من كبير الأطباء الشرعيين السابق أيمن فؤاد، وتقرير آخر من طبيب شرعي. وأشارت التقارير الى أن «سبب الوفاة ليست ابتلاع لفافة البانغو، بل ان التعذيب والضرب هما السبب في الوفاة ونتج عنهما ارتجاج بالمخ».

«الإخوان» لـ «العسكري»: سنعود للتظاهر إذا تم تأجيل الانتخابات

| القاهرة - من فريدة موسى |

صعدت جماعة «الاخوان المسلمين» في مصر من نبرة هجومها على المجلس العسكري، الحاكم الانتقالي في البلاد، وأصدرت بيانا وصفت فيه بقاء المجلس العسكري في السلطة بالخطر على الثورة والبلاد والمجلس نفسه، وهددت قيادات في الحزب والجماعة، بالنزول الى الشارع والتظاهر في حال تأجيل الانتخابات البرلمانية.

وقال مساعد رئيس حزب «الوفد» أحمد عز العرب ان «الجماعة تصعد من أجل أن تكسب ود الشارع، وطمعا في جميع مقاعد البرلمان المقبل». مردفا: «عندما رفضوا المشاركة في المليونيات فقدوا جزءا من الأرضية الجماهيرية، ويخشون الآن منافسة عناصر الوطني المنحل لهم على مقاعد البرلمان».

تصاعد حدة التظاهرات الفئوية في مصر

| القاهرة ـ من محمد الغبيري |

في موجة جديدة من التظاهرات والإضرابات الفئوية في مصر، تظاهر أمس، آلاف من المدرسين في إدارات التربية والتعليم من محافظات عدة أمام مقر مجلس الوزراء وسط القاهرة، وقطعوا شارع قصر العيني حيث وضعوا العديد من الحواجز الحديدية لمنع مرور السيارات التي تم تغيير مسارها إلى الشوارع الفرعية، ما تسبب في حدوث شلل مروري تام بشارع قصر العيني.

المعلمون طالبوا بصرف حافز 200 في المئة من دون المساس بمكافأة الامتحان وكادر المعلمين وتفعيل المادة 89 من قانون كادر المعلمين وفحص ترقيات المعلمين وتعيين جميع المعلمين المتعاقدين وإعادة تكليف خريجي كليات التربية وإقالة وزير التربية والتعليم أحمد جمال الدين موسى. وفي تظاهرة فئوية أخرى، استمر إضراب عمال باصات النقل العام.

ولليوم الثاني على التوالي، توقف العمل في ميناء السخنة، بسبب إصرار العاملين على مطالبهم وعدم رضوخهم لـ «شركة دبي العالمية»، التي تدير أعمال الميناء.

مدفيديف رشّح بوتين لانتخابات 2012

موسكو - ا ف ب، يو بي آي، د ب ا - اعلن الرئيس الروسي ديميتري مدفيديف امس، ترشيح رئيس وزرائه الرئيس السابق فلاديمير بوتين لسدة الرئاسة في الانتخابات الرئاسية المقررة في مارس 2012، وذلك في مؤتمر لحزب «روسيا الموحدة» الحاكم.

وقال مدفيديف: «لانه عرض علي ترؤس قائمة الحزب (روسيا الموحدة في الانتخابات التشريعية) وفي حال النجاح سأكون على استعداد للعمل بنشاط في الحكومة ومن ثم أرى انه سيكون من الجيد ان يدعم المؤتمر ترشيح زعيم الحزب فلاديمير بوتين لمنصب رئيس البلاد».

وكان مدفيديف يتحدث امام نحو 11 الفا من اعضاء «روسيا الموحدة» المجتمعين في قاعة لوينيكي الرياضية في موسكو.

تتمات

مخلد لنواب «الفجور بالخصومة»

هجومه بالتذكير «ان اول من استخدم مصطلح «القبيضة» هي جريدة اتهمت نائبا من اصحاب «الصوت العالي» بحصوله على ربع مليون دينار من احد الشيوخ «ولم نتحدث عن ذلك او نشهر او نتهم احدا لان الموضوع يحسم في القضاء».

وطلب العازمي في تصريح خاص لـ «الراي» من كل النواب الذين أثاروا الاشاعات وحرّضوا على زملائهم ان «يتحلوا بالشجاعة ويسموا الاشياء بأسمائها».

وأضاف: «اذا كان النائب مسلم البراك صادقا فليقل من هو النائب الذي تحدث عنه واتهمه بأنه مرتش وان سكرتيره تسلم جنطة فيها 300 ألف دينار وأخذها».

وتابع: «أتحداه أن يذكر اسم النائب لأنه لا يوجد أساس لهذه الاشاعة المغرضة. إذا كان صادقا فعليه ان يسمي الأشياء بأسمائها بدلا من الترويج واثارة الإشاعات.انا اقول له من تقصد ومن هو هذا الشخص لكنه لا يستطيع أن يذكر لأنه (...) ولا يقدر أن يقولها امام الناس، أو أن يقول من هو النائب ومن هو السكرتير». وزاد موضحا: «أنا سألت النواب وقلت لهم هل هناك سكرتير تسلم فلوسا عندكم، كما يقول النائب مسلم البراك؟ فقالوا ابدا. اذا لماذا تلقى هذه الاتهامات بهذا الشكل وكيف يتهم نائب زملاءه كذبا وبهذه الطريقة؟».

وواصل العازمي هجومه قائلا: «أطلق اشاعة الاربعة ملايين بالكبت... بالله عليكم هل هناك من يصدق ذلك؟ الجاهل بو سنتين لا يصدق». وأكد ان «وراء هذه الحملة تصفية حسابات، ولايهمهم ان يحترق البلد. هم لايريدون للمجلس ان يكمل دورته ويريدون الحل، والحل بيد صاحب السمو. واهلا وسهلا بما يقرره سموه وثقتنا بسموه لاحدود لها». وقال: «يتهمون زملاءهم دون دليل ويطلقون الاشاعات. يا اخي اذا عندك شيء روح القضاء واللي موعاجبه يقدم استقالته يطلع بره»، مضيفا: «ما يقولونه كلام فاضي. هم فقط يريدون حل المجلس بأي طريقة. نزلت الشارع وما جاك الا الفا شخص مع الاحترام والتقدير لكل من حضر، وتركت مليونا ومئة الف مواطن».

ورأى العازمي ان «الشعب الكويتي بات واعيا ويعرف من هم الذين يريدون حل المجلس بأي طريقة. الشعب يعرف من يريد تصفية الحسابات ويعرف من هم الذين فجروا بالخصومة، ويعرف من هم الذين يدارون بالريموت كنترول ويعملون من اجل اجندات مكشوفة. ونحن لا نطيح احدا سوى صاحب السمو».

وتابع: «الى النواب الذين قالوا بأنهم لن يجلسوا في قاعة عبدالله السالم مع النواب الذين اتهموا زورا وبهتانا نقول لهم انتم لستم صادقين في ما تقولون، واذا كنتم صادقين لا تجلسوا بالمجلس اطلعوا بره». وأضاف: «إذا كنتم جادين في ما تقولون فقدموا استقالاتكم، لكن انا اتحدى ان يقوموا بهذه الخطوة لانهم سبق ان قالوا ذلك ولم يفوا بوعودهم».

وقال العازمي ان «هؤلاء الذين يحشدون الان لتقديم استجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد لايعلمون ان الغالبية النيابية ليسوا بهذه السذاجة التي تجعلهم ينجرفون وراء هذه الاشاعات المكشوفة. سنقف مع الحق ولن نقبل ابدا ان يوزع هؤلاء صكوك الشرف والامانة. من انتم حتى توزعونها؟».

واستطرد مخاطبا هؤلاء النواب: «الكويت تعبت والله حرام عليكم. الناس تريد التنمية وطريق المستقبل... بس كافي... كفاكم فجورا بالخصومة. لن تفلحوا لان نواياكم ليست طيبة بل فيها خبث ولؤم، لن تحركوا شعرة في رؤوسنا وعليكم ان ترضخوا للاغلبية واللي موعاجبه يقدم استقالته، وبعد ان يكمل المجلس دورته فإن الشعب الكويتي سيقول كلمته في الانتخابات. أما تخريب البلد وادخاله في متاهات فلن نقبل به».

وواصل مخاطبا «هؤلاء النواب»: «بكل اسف تفرغتم لاطلاق الاشاعات وتركتم تشريع القوانين وتحقيق الانجازات. اتقوا الله. اتقوا الله الناس سئمت هذا الفجور».

وزاد: «آية المنافق اذا خاصم فجر، وهذا هو الفجور عندما يتحدثون عن ذمم الناس واعراضهم دون دليل. وانا اكررها بأنني اتحداكم ان تثبتوا كل ما قلتموه من اشاعات. قولوا من هم المرتشون وكونوا على قدر من الشجاعة وسموا الاشياء بأسمائها».

واعتبر مصدر برلماني في تصريح لـ «الراي» أن «نزول 12 نائبا إلى الشارع لا يعني أن الأمور تسير في صالحهم، ولا بد أن تكون لدى الحكومة ثقة بالنفس وأن تتعامل بأريحية مع القضية المليونية، خاصة وأن من تضخمت حساباتهم في طريقهم إلى النيابة العامة». وقال المصدر إن المجلس لن يحل والحكومة ستستمر، وفي حال تم تقديم استجواب إلى سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد فهو سيجتازه بكل هدوء لأنه يمتلك الغالبية.

«ولا أظن أن النواب الذين اعتادوا التصويت مع سموه سينقلبون عليه، حتى لا يثبتون على أنفسهم الاستفادة المالية من قبله».

وأكد المصدر ان «هناك وزراء ربما لن يتمكنوا من تجاوز الاستجوابات التي ستقدم اليهم وستطرح الثقة بهم، خاصة وزراء الخارجية والداخلية والصحة».

وقال إن الاستجواب الذي أعلن عنه والمتعلق بالايداعات المليونية لن يُناقش، بل سيحال تلقائيا إلى المحكمة الدستورية، لأن القضية منظورة أمام القضاء.

وأفاد المصدر أن «العلاقة بين النواب سيئة أصلا، وبلا ريب فإن قضية الايداعات زادت من التوتر، وعلى العموم فإن الأحزاب في الدول الديموقراطية يكون بينها ما صنع الحداد أحيانا، ومع ذلك فإن الجلسات تعقد وتوجد نقاط التقاء على بعض القضايا».

ورأى المصدر أن «تعيين رئيس حكومة جديد لن يحل المشكلة، لان الامر يرتبط بمشكلتين، أولاهما الصراع المستمر بين أفراد الأسرة الحاكمة، وثانيتهما سعي الأقلية النيابية إلى تعيين رئيس وزراء شعبي، فهذا هو المطلب الذي يشغل تفكيرهم وهم يكثفون جهودهم من أجل تحقيقه».

من ناحيته، كشف مصدر مقرب من النائب صالح عاشور أن الأخير سيقدم اليوم 20 سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود تتعلق بالوضع العام والتصورات المتصلة بالتطورات الأخيرة.

وقال المصدر إن «الأسئلة ستعكس موقفا متشددا من تعامل وزارة الداخلية مع التطورات التي شهدتها البلاد أخيرا».

ولاحظ النائب ناجي العبدالهادي أن «الشارع السياسي في طريقه إلى امتلاك زمام الأمور والقيام بدوره في توجيه دفة المستقبل. ومن وجهة نظري فإن النواب سينقادون إلى صوت الشارع في المرحلة المقبلة إذا بقي الوضع على حاله».

وفيما رأى العبدالهادي أنه لم يبق امام الحكومة غير تقديم استقالتها مع تزايد عدد النواب المعارضين لسياستها، لم يستبعد أن يتخذ قرار حل مجلس الأمة «لأنه يعبر عن نبض الشارع».

«الصحة»...

وعادلة، محذرين في الوقت نفسه من «القرارات التعسفية».

وتنظم فنيات التعقيم في المستشفيات اليوم إضرابا عاما للمطالبة بإقرار كادرهن «الذي طالبن به منذ سنوات ومازال حبيس أدراج مجلس الخدمة المدنية».

وأوضحت الفنيات في بيان لهن أمس أنهن سينفذن إضرابا يبدأ من اليوم في جميع المستشفيات للمطالبة بصرف بدل خطر وبدل عدوى «نظرا لصعوبة عملهن في أقسام التعقيم، والذي يعرضهن لخطر نقل العدوى اليهن لما يقمن به من عمليات تعقيم للأدوات الطبية المستخدمة في العيادات وغرف العمليات حيث أن عملهن يعتبر من الأعمال الشاقة».

وعن الضرر الذي سيلحق بالمستشفيات في حال تنفيذ الاضراب، أكدت الفنيات الإضراب في مراكز عملهن «تحسبا للحالات الطبية الطارئة»، مبينات أنهن ماضيات ومصممات على طلبهن، بل أنهن سيصعدن في حال الاستمرار بتجاهل الوزارة لمطلبهن.

من جهته، جدد وكيل وزارة الصحة الدكتور إبراهيم العبد الهادي تأكيده أن قضية الزيادات والكوادر المالية من اختصاص ديوان الخدمة المدنية وليس من اختصاص وزارة الصحة، لافتا الى أن مجلس الوزراء حدد ثلاثة أشهر كفترة زمنية لدراسة الزيادات والبت فيها.

وأضاف العبدالهادي في تصريح لـ «الراي» حول إضراب فنيات التعقيم أن «القرارات الوزارية يجب أن تحترم وتنفذ من قبل الجميع، وأن جميع الشرائح العمالية في وزارة الصحة يعملون وفق قوانين ولوائح عمل».

من جهته، أكد نائب رئيس اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي وعضو مجلس إدارة نقابة العاملين بالإدارة العامة للجمارك علي العجمي وقوف الاتحاد وكافة نقاباته الحكومية إلى جانب العاملين بالإدارة العامة للجمارك، ودعمهم المتواصل لمطالبهم، وعلى رأسها حقهم المشروع في الحصول على الكادر، ومساندة نقابة العاملين بالإدارة العامة للجمارك في الإضراب المزمع القيام به يوم الاثنين العاشر من أكتوبر المقبل.

وجدد رئيس نقابة العاملين في مؤسسة الموانئ الكويتية علي السكوني تأكيده التمسك بخيار الاضراب «حتى تتم الاستجابة لمطالب نقابة العاملين في الموانئ والمتمثلة في زيادة رواتبهم وبدلاتهم».

واوضح ان لجوء النقابة إلى إعلان الإضراب العام والشامل بمؤسسة الموانئ الكويتية والموانئ التابعة للمؤسسة اليوم «جاء بعد مماطلة مجلس الخدمة المدنية في إقرار الزيادة العامة واقرار البدلات للعاملين بالمؤسسة».

ودعا السكوني مجلس الخدمة المدنية الى «نزع فتيل الأزمة التي ستعاني منها الكويت عامة، وسيكون تأثيرها شاملا في جميع قطاعات الحياة اليومية ومن ثم زيادة التأمين على السفن الآتية الى الكويت وتعطيل حركة الاستيراد والتصدير، ما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وتحميل المستهلك الكويتي ذلك».

وأعلن رئيس نقابة العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فايز الديحاني عن دعم النقابة لاضراب المفتشين المقرر اليوم الاحد في ادارة تفتيش العمل المركزية في منطقة الضجيج، مؤكدا ان النقابة ستساند المفتشين في اضرابهم حتى تتحقق مطالبهم.

وأكد الديحاني في تصريح صحافي ضرورة المشاركة الفعالة في هذا الاعتصام «من أجل ايصال رسالة مهمة عن مدى الظلم الواقع على هؤلاء المفتشين، وما يلاقونه من إهمال وعدم أخذ مطالبهم المشروعة بعين الاعتبار».

جمعية المعلمين:

وقال البراك إن الطلب سيودع لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة نهاية الأسبوع.

من جهته، نفى رئيس جمعية المعلمين متعب العتيبي أن تكون هناك أي نية لدى الجمعية لتنظيم إضرابات عن العمل للضغط على الحكومة لإقرار كادر المعلمين، مؤكدا ان نسبة التفاؤل بإقراره تجاوزت الـ 90 في المئة. ومشددا على أن لا نقطة التقاء بين الكادر و«البونص».

وأشار العتيبي إلى أن علاقة الجمعية مع وزير التربية وزير التعليم العالي أحمد المليفي مستمرة، وأن الاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية.

وانتقد العتيبي موقف الحكومة من الكادر «التي تكيل بمكيالين عندما أقرت كادر العاملين في النفط البالغ عددهم 8 آلاف وبتكلفة بلغت 140 مليوناً، في حين لم توافق على صرف هذا المبلغ لـ 39 ألف معلم ومعلمة بحجة الميزانية والتضخم».